

اقتصاد

جلسة طويلة للحكومة في مجلس الشعب.. والصابغ؛ يدنا بيد الحكومة للارتقاء بحال الوطن

خميس: أولوية زيادة الرواتب للعسكريين والنتائج خلال يومين

مطالب النواب واقعية ومحقة ونعمل لإيجاد الحلول



نائبة تطلب استجواب وزير المالية

هتاء غانم

القانونية التي ارتكبتها مديرياتها خلال إعادة التصنيّف والتكليف الضريبي التي تتعارض مع صلاحياتها.. وطالبت ديب بتفسير الآلية التي تتبعها اللجان البدائية في احتساب قيمة الريح والدخل «مع استغرابنا حول ارتفاع هذه القيم إلى عشرة أضعاف رغم الحرب وبدون علم المكلفين وبدون معرفة الأسباب التي أدت إلى ارتفاع غير منطقي في قيمة التكليف الضريبي الذي صدر عن اللجنة البدائية».

وأضافت ديب: «ما يزيد الطين بلة الانتهاك الصريح للقاعدة القانونية التي تنص على أنه لا رجعة في القوانين وأن الأحكام المبرمة والقضائية هي أحكام نهائية غير قابلة للجدل»، مطالبة وزير المالية بتفسير كتاب المالية الذي تضمن ردأ على كتاب موجه من خمس نقابات. أيد النائبة ديب النائب صفوان القرقي قائلًا «نتفهم البحث عن موارد إضافية للجزية العامة ولكن ما لا نتفهمه أن تتحول وزارة المالية إلى وزارة جيبية بامتياز وتنسى اختصاصها، مبيّنا أن عدم الاكتراث هو عنوان أداء الوزارة، منظرًا إلى واقع المصارف العامة والخاصة، والإجراءات الطويلة التي وصفها بالنقرة في الإيداع والسحب، إذ رأى أن «الوطن يفضل الاحتفاظ بأمواله في المنزل جراء ذلك»، مشيرة إلى أن ملف التأمين

شائك، وتعددت جهاته الوصائية «ولا يزال ملف التأمين حبيس الأدرج وقائمة المصالح والمحاصصة والفساد المبرمج هو عنوانه». وتطرق القرقي إلى مشكلة الجمارك مبيّنا أن «الجمع يعظم الهاشمي الواسع جدًا من الفساد المنظم لمعظم أفرادها»، متسائلًا: «الم يحن الوقت لإعادة النظر بقوانينها وأدائها خاصة ونحن على أبواب إعادة الإعمار؟»، مبيّنا أن دوريات الجمارك تدخل إلى المستودعات الطبية والعنوان الابتزاز الذي وصل إلى أكثر من خمسة ملايين ليرة في بعض الأحيان.

هجوم ومطالبات

بدوره رأى النائب نبيل صالح أن هناك إهمالاً في حقوق أسر الشهداء «فلم تعط أسرارنا التي منذ أكثر من ٨ أشهر»، متسائلًا: «أين مشاريع القوانين التي يتقدم بها مجلس الشعب الذي ما زال يكتفي بما تقدمه له الحكومة من مشاريع ولا يزال الارتجال يحكم أعمال أعضاء الحكومة الذين يطغون بتصريحهم بحجة الحرب؟ وإين الخطط لاستمرار الطاقات البشرية؟».

هذا وطالب عدد من النواب بزيادة الرواتب والأجور للعاملين في الدولة، وتسريع عودة الخدمات للمناطق التي حررها الجيش العربي السوري، والإسراع في الاستجابة لهجوم

نواب؛

أسر شهداء لم تُعط رواتبها

منذ ٨ أشهر

عودة المسرحين والمصرفيين

من العمل بعد ثبوت براءتهم

رئيس مجلس الوزراء يتحدث

يتعلق بالرواتب والأجور وشؤون ذوي الشهداء والجرحى والقضايا الخدمية، مبيّنا في الوقت ذاته أن الإمكانيات محدودة، وما زالت سورية في حالة حرب وهناك متطلبات لتعزيز صمود الجيش العربي السوري. ولفت خميس إلى أن الحكومة تعمل على تأمين الحلول للقضايا كافة في مختلف المحافظات بتكاملية مطلقة من قبل مؤسسات الدولة، أما الخطط الاستثمارية والشاريع التي أطلقتها الحكومة ولا سيما ما يتعلق بالمرافق الخدمية التي تخدم العملية الإنتاجية، فيجري العمل عليها وفقًا لإطار ومصفوفة زمنية محددة، مؤكداً أهمية الإسراع بإصدار قانون ضرائب عصري جديد وآلية للاستعلام الضريبي، مشيرًا إلى توقيع عقود لاستيراد باصات النقل الداخلي، وتتم متابعة هذا الأمر على الرغم من تأخير توريدها، أما القروض المتفترقة فلا يمكن الإعفاء من تسديدها ويجب إيجاد طريقة لتسويتها حيث تم إصدار عدد من التشريعات لجدولتها. وبين خميس أن برنامج الإصلاح الإداري يتم تنفيذه بغاوين أساسية، وهناك آلية عمل جديدة لتطويره، مشدداً على أن كل ما يتعلق بذوي شهداء الجيش العربي السوري وقوى الأمن الداخلي يجري العمل على تلبية، وفقًا للقوانين والتشريعات المتعلقة بذلك، أما الخطط العشرية اليومية والسبوعية فهي تنفذ بشكل كامل، مؤكداً أن الكهرباء سيتم إيصالها خلال أيام إلى محافظة دير زور، وسيتم إرسال فريق حكومي قريبًا إليها لمتابعة المشاريع والخدمات فيها كافة، كما يجري العمل على وصل خطي كهرباء إلى محافظتي حلب وكامل سورية وإعادة محطات التوليد للعمل فيها.

وعن ملف المخطفين والمفقودين والقضايا المتصلة بذوي الشهداء العسكريين أكد أنه محل اهتمام كبير ومتابعة من الحكومة. وبين أن هناك مشاريع مائة عديدة تعمل عليها وزارة الموارد المائية لإيصال مياه الشرب لريف محافظة السلمية. ولفت إلى أن التنظيم العمراني بدأ في حلب أما القانون رقم ١٠٠ / فهو ينظم عملية إعداد مخططات تنظيمية حديثة في ريف دمشق وحمص وغيرها من المحافظات وفقًا لرؤى وآليات جديدة، كما يجري العمل على معالجة موضوع المخالفات بشكل فوري، موضحاً أنه سيتم جمع الوزارات والاتحادات المعنية للنظر في التعديلات التي تم إنجازها من وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل والتنمية الإدارية فيما يتعلق بقانون العاملين الأساسيين.

وبين خميس أن هناك تشريعات بحاجة للتعديل وهي على طاوله العمل الحكومي وبعضها من قبل عام ١٩٧٠ ويتم جمع المعلومات من كل الجهات المعنية لتعديلها، وهناك خطوات حكومية جادة لذلك.

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن قرار زيادة الرواتب والأجور موجود لكن الأولوية للقوات المسلحة، وهناك لجنة لذلك، ومن المقرر أن تظهر نتائج زيادة رواتب العسكريين خلال يومين، مؤكداً «أننا نسعى لأن تكون زيادة الرواتب من السهولة ومن الواردات وليس من التضخم». ووصف خميس مداخلات النواب بالمحقة والواقعية والهادئة، معرباً عن سعادته بما طرحه النواب باعتبارهم لأمسوا الواقع المعيشي بشكل كامل، مؤكداً أن ستم معالجة قضاياهم، «لكن هل نستطيع أن نلبي هذه الطلبات الاقتصادية والتنمية البشرية كافة؟ بصدق، لا يمكن، لكن هذا لا يعطينا حكومتنا من أن نلبي المتطلبات كافة سواء بالرواتب والأجور ومتطلبات أسر الشهداء والجرحى والعقارات والعمال وغيرها من الطروحات التي هي جميعها من دون استثناء على طاولة الحكومة، لكن الإمكانيات والموارد رغم التطورات والإعمال التي تقوم بها الحكومة لا تزال محدودة»، مطالباً النواب بأن يتقاولوا.

لكنه عاد وأكد أن «الحكومة لم تقصر بأي شيء من الخدمات ضمن الإمكانيات التي لديها» مشيرًا إلى أن الحكومة تواصل العمل على تأمين متطلبات المواطنين في ظل التحديات التي تمر بها سورية واستثمار الانتصارات النوعية التي تحققت القوات المسلحة يوماً بعد يوم لمواجهة التنظيمات الإرهابية في مختلف المناطق، مبيّنا أن الحكومة تتابع ما تم وضعه من خطط ورؤى ومشاريع في الوزارات واللجان المختصة واجتماعات مجلس الوزراء والاستجابة للمتغيرات كافة.

وأوضح خميس أن كل ما تم وضعه من الحكومة في خططها وبياناتها يسير حسب الوقت المحدد له، لافتاً إلى تمكن المؤسسات الحكومية من تأمين مراكز إيواء للمهجّرين واستيعابهم بالكامل والتدخل سريعاً من خلال إعادة الخدمات بشكل تدريجي وأولي وخاصة مؤسسات الدولة إلى المناطق التي يعيد الجيش العربي السوري إليها الأمن والاستقرار.

ولفت خميس إلى أن الحكومة وضعت خطة منظمة بالتعاون مع الاتحادات والصناعات لإعادة تأهيل المعامل والمناطق الصناعية بشكل كامل في المناطق المحررة، وتم تشكيل مجموعات عمل ولجان مختصة في الوزارات المعنية لإعادة فتح الطرق ومعالجة واقع الأبنية التي حفرها الإرهابيون، داعياً كل الوزارات إلى وضع خططوا لتحقيق التنمية الشاملة وإعلام مجلس الشعب بها.

وأكد أن جميع مطالب أعضاء المجلس محقة وهي محل اهتمام الحكومة ويجري العمل على متابعتها ومعالجتها وفق الإمكانيات والموارد المتاحة ولا سيما ما

المواطنين، وحل مشاكلهم، وتلبية متطلباتهم، والحذ من ارتفاع أسعار المواد والسلع الغذائية، وزيادة مستوى الاهتمام والرعاية لذوي الشهداء بما فيهم شهداء القوى الرديفة والمدنيين.

وفيما يتعلق بالقطاع الخدمي والمعيشي، أكد عدد من النواب أهمية تسهيل حصول ذوي الشهداء على رواتبهم ومستحققاتهم وتأمين فرص عمل لهم، إضافة إلى زيادة كميات الدقيق التمويهي المخصصة للأقارب الطيبة والعنوان الابتزاز الذي وصل إلى أكثر من خمسة ملايين ليرة في بعض الأحيان.

دعا نواب فيما يخص القطاع الصحي إلى إعادة تأهيل المشافي ومعامل الأدوية والخباز الدوائية المتضررة بفعل الإرهاب في مختلف المحافظات وتشديد الرقابة الدوائية على الصيدليات ومراقبة الأسعار التي تتقاضاها المشافي الخاصة، وزيادة عدد الطواقم الطبية والكوادر الفنية في المشافي والمراكز الصحية والمستوصفات، والإسراع بفتح الموافقات لترخيص مستودعات الأدوية وإقامة مشاريع لإنتاج الأطراف الصناعية.

وعما يتعلق بالقطاع الزراعي والصناعي، طالب نواب بالنهوض بالواقع الزراعي والصناعي وتلبية متطلبات الفلاحين ومستلزمات الإنتاج الزراعي وخاصة المحافظات التي تركز على المحاصيل الموسمية ووضع خطة متكاملة لمشاريع الري الحديث وتسريع وتيرة الإنتاج، لا سيما صناعة النسيج في حلب وإصلاح محطات ضخ وتصفية المياه وتأمين مياه الشرب للجماعات السكنية في المحافظات وخاصة في ريف سلمية في محافظة حماة، وإعداد مشروع قانون لإعفاء الفلاحين من الغرامات المصرفية.

وكان نائب في المجلس قد أقر أورانًا حول موضوع إزالة الشيعون عن العقارات في مدينة طرطوس، حملت نحو ٢٥٠ توقيماً لمسؤولين ولجان استمرت على مدار ١٤ عاماً، داعياً الحكومة إلى إيجاد حل.

٣٩ ألف سوري استخدموا «البريد» لتحويل ٢,٤ مليار ل.س منذ بداية العام

قصي المحمد

كشف بيان حركة الحوالات الفورية والعبادية والإيجارية المسحوبة منها والمدفوعة في السورية للبريد عن القيمة الإجمالية للمبالغ المالية المسحوبة والمدفوعة من المؤسسة في جميع المحافظات والبالغة ٢,٤٣٤ مليار ليرة سورية، وذلك منذ بداية كانون الثاني من هذا العام حتى تاريخه، منها ١,٣٢٢ مليار ليرة مبالغ مالية مسحوبة مقابل ١,٠٧٢ مليار ليرة مبالغ مالية مدفوعة.

وتكشف البيان الصادر عن دائرة الحوالات المالية في البريد (حصلت «الوطن» على نسخة منه) العدد الإجمالي للحوالات المسحوبة والمدفوعة أيضاً والبالغة ٣٨٩٠١ حوالة منها ٢٣١٠٠ حوالة مسحوبة و١٥٨٠١ حوالة مدفوعة، لافتاً البيان إلى القيمة المالية لأجور الحوالات المسحوبة عبر مكاتب وفروع المؤسسة في القطر والبالغة أكثر من ٦,٥ ملايين ليرة سورية.

وعما يخص الحوالات الفورية، أشار البيان إلى أن عدد الحوالات المسحوبة منها بلغ ٦٣١٦ حوالة بقيمة ٥٧٤ مليون ليرة سورية، أما الحوالات المدفوعة فقد بلغ عددها ٥٣٨ حوالة بقيمة ٥٤٢ مليون ليرة سورية. وعما يتعلق بالحوالات العبادية، فقد بلغ عددها ٩٣٤٠ حوالة بقيمة ٥٧٩ مليون ليرة سورية، أما بالنسبة



للحوالات المدفوعة فبلغت ٦٨٤١ حوالة بقيمة ٤٢٦ مليون ليرة سورية. وحسب البيان احتلت مديرية بريد دمشق المركز الأول في عمليات السحب والدفع، حيث بلغ عدد الحوالات المالية المسحوبة من بريد دمشق منذ بداية العام ١١٠٥ حوالة،

حوالة مدفوعة بقيمة ١٠٤ ملايين ليرة سورية. وبحسب البيان احتلت مديرية بريد دمشق المركز الأول في عمليات السحب والدفع، حيث بلغ عدد الحوالات المالية المسحوبة من بريد دمشق منذ بداية العام ١١٠٥ حوالة،

المدفوعة فبلغت ٢٧٨١ حوالة بما يقرب من ١٠٦ ملايين ليرة مدفوعة.

وبالنسبة لمحافظة الحسكة والسويداء، فقد بلغ عدد حوالاتها المسحوبة ١٦٢٦ حوالة، بمبلغ يقرب من ١٤٣ مليون ليرة سورية، أما عما يتعلق بالحوالات المدفوعة فبلغت ١٢٥١ حوالة بما يقرب من ١٢٥ مليون ليرة مدفوعة. وبالنسبة لمحافظة القنيطرة ودرعا، بلغ عدد حوالاتها المسحوبة ١١٣٢ حوالة، بما يقرب من ٣٣٦ مليون ليرة سورية، أما عما يتعلق بالحوالات المدفوعة فبلغت ١٠٢٦ حوالة بما يقرب من ٢٨٣ مليون ليرة مدفوعة.

وأضاف التقرير: إن المؤسسة العامة للبريد في حلب بدأت خدمة سحب إصدارات رأس السنة الثاني من العام الحالي بعد تفعيل الخدمة في ٢٣ كانون الثاني من هذا العام، لافتاً إلى أن عمليات البيع كانت قبل هذا التاريخ بأسبوع في حلب. وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد مدير المؤسسة العامة للبريد بدر أحمد أن التحسن الواضح في أداء عمل المؤسسة جاء من ضمن التوجهات التي تسعى إليها المؤسسة العامة للبريد من أجل تحسين جودة خدماتها في جميع فروعها في المحافظات وكل الجغرافيا السورية، مما سيكون لها آثار ونتائج إيجابية في الخدمات المقدمة للمواطنين التي يدورها متنحس على شكل عال على راحة المواطنين بالدرجة الأولى من حيث السرعة والتكلفة القليلة.

أي ما يقرب من نصف الحوالات المسحوبة على مستوى القطر، مقابل مبالغ مالية مسحوبة وصلت إلى أكثر من ٣٨٠ مليون ليرة سورية، منها ٢١٩٨ حوالة فورية و٦١٣٧ حوالة عادية و ٢٨٠٠ حوالة إيجار.

أما بالنسبة للحوالات المدفوعة فقد بلغت ٧٧٥٤ منها ١٨٧١ حوالة فورية و ٤٦٨٠ حوالة عادية و ١٢٠٣ حوالات إيجار. أما بالنسبة لفرع بريد محافظة دير الزور الذي تم تفعيله مؤخراً، فقد سجل المركز الأخير حيث بلغ عدد الحوالات المسحوبة منه ١٧٢ حوالة يقابلها ما يقرب من ٣٦ مليون ليرة سورية مسحوبة، و ١٥٠ حوالة مدفوعة بمبلغ ٣١ مليون ليرة سورية مدفوعة.

وعما يخص مديرية بريد دمشق فقد بلغ عدد الحوالات المسحوبة ٥٤٢ حوالة، يقابلها أكثر ١٠,٢ ملايين ليرة سورية، أما فيما يتعلق بالحوالات المدفوعة فبلغت ٤٢٧ حوالة بمبلغ ٨,٣ ملايين ليرة مدفوعة.

وبالنسبة لمديرية بريد حمص وحماة، فقد بلغ عدد حوالاتها المسحوبة ٣٣١٨ حوالة، بمبلغ يزيد على ١٣٨ مليون ليرة سورية، أما فيما يتعلق بالحوالات المدفوعة فبلغت ١٨٧١ حوالة بما يقرب من ١١٩ مليون ليرة مدفوعة. أما عما يخص مديرية بريد اللاذقية وطرطوس، فقد بلغ عدد حوالاتها المسحوبة ٣٤٣٢ حوالة، بمبلغ أكثر من ١١٨,٥ مليون ليرة سورية، أما فيما يتعلق بالحوالات